

## وزير العمل والشئون الاجتماعية:

# خطة طويلة المدى للبحرين حتى عام 2020 حجم البطالة يتم تضخيمه خلافاً للواقع



ان نطبق خطة البحرين عليها، بحيث يتم احلال 5 بالمئة من البحرينيين سنوياً ضمن عمالها حتى عام 2000 على الأقل، وبحيث تكون النسبة الزامية، فيما تتبلغ النسبة في حدتها الأعلى 50 بالمئة بحرينيين. وأكد الوزير بأنه تم اتخاذ هذا الإجراء في ضوء عدد من المؤشرات من ضمنها حجم التحويلات الأجنبية من البحرين إلى الخارج التي تقدر رسمياً بـ 124 مليون دينار فيما تقدر التحويلات الحقيقة السنوية بحوالي 300 مليون دينار.

كما أشار الوزير إلى جهود وزارة العمل في مجال تشغيل البحرينيين في كل من الكويت ودولة الإمارات.

التفاصيل صفحة 3

المحلية. مشيراً إلى أنه ليس من المصلحة اخفاء الأرقام، بل الوصول إلى الأرقام الصحيحة حول حجم البطالة في البلاد للعمل على علاجها ووضع الحلول لها.

وقال الشعلة: «أرقام البطالة صغيرة، لكنها مقلقة قياساً لحجم السوق المحلي».

كما أشار وزير العمل إلى أن نسبة البحرين في القطاع الخاص تبلغ 28,5 بالمئة وقال أنها نسبة متدينة، كما أشار إلى أنه ضمن 3800 شركة عاملة في القطاع الخاص يوجد أكثر من 60 بالمئة شركات ليس لديها بحريني واحد، كما وجد أن 580 شركة فقط من تلك الشركات يمكنها

كشف وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة عن خطة طويلة المدى للبحرين تستمر حتى عام 2020 وقال: «إن الوزارة بقصد وضع اللمسات الأخيرة على هذه الخطة».

واعلن الوزير كذلك عن استراتيجية وطنية للتدريب سيتم مناقشتها مع مختلف الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص خلال الشهر المقبل.

وأشار إلى أن هذه الاستراتيجية ترتكز على خلق «سندات تدريب» يتم بموجبها تولي وزارة العمل دفع كلفة التدريب إلى صاحب العمل مقابل تدريب المواطن البحريني

كتب . هشام عدوان :

## وزير العمل والشئون الاجتماعية

# خطة طويلة المدى للبحرين تستمر حتى عام 2020 توظيف أكثر من 7000 بحريني في العام الماضي



واضيف اتنا وظفنا العام الماضي أكثر من 7 آلاف عامل بحريني ضمن خططنا لحل مشكلة البطالة».

وقال الشعلة «ارقام البطالة صغيرة، لكنها مقلقة قياساً لحجم السوق المحلي». ونفي الشعلة ان تكون الارقام التي تقدّرها بعض الجهات صحيحة حول اعداد العاطلين عن العمل، وأوضح ان اسقاطات الاحصاء لعام 1991 قدّرتهم حسب عدد من المؤشرات ان يصلوا الى 13 الف عاطل، بل وقدّرتهم بعض السفارات بحوالى 30 الف عاطل، وجهات أخرى رفعته الى 45 الف عاطل. وقال «هل هذا معقول؟! أؤكد هذه الارقام غير صحيحة».

إلى ذلك قال وزير العمل والشئون الاجتماعية ان نسبة النمو السنوي في العمالة المحلية تبلغ 5 بالمائة 75 بالمائة منها ايدي عاملة اجنبية و25 بالمائة وطنية، وأضاف نحن لا تقفلنا العمالة الاجنبية والتي تؤمن انها تساعد في تهضمنا لكن نرفض ان تكون على حساب العامل الوطني، ومن هذا المنطلق نعمل على الاحلال لكن على اسس عملية لا عاطفية تحرض على عدم ارباك حركة مؤسسات القطاع الخاص.

إلى ذلك قال وزير العمل ان الوزارة ستتصدر شهادتها لكل شركة تتطلب شهادتها حول حجم البحرين بين موظفيها، وذلك لارفاقها مع العطاءات والمناقصات التي تطرحها الحكومة، حيث تتوجه الحكومة الى التعامل مع الشركات التي تنفذ خطط البحرين وارسال عطاءاتها عليها.

وأكّل وظف ارقاماً حول البطالة» وأضاف وليس من مصلحتنا اخفاء الارقام، بل الوصول الى الارقام الصحيحة - حزول حجم البطالة في البلاد - للعمل على علاجها ووضع الحلول لها».

الايدي العاملة الوطنية وبعد ذلك نخلق لها فرصه العمل».

وقال الوزير من منطلق تلك القناعة نحن نعمل الان على اعداد استراتيجية وطنية للتدريب تستهدف تاهيل الايدي العاملة الوطنية، تعني ان العامل البحريني بالإضافة لما يعانيه من قصور في التاهيل» يعاني كذلك من متأفسة غير عادلة من العامل الاجنبي الذي يصل البلاد مؤهلاً ويقبل راتباً صغيراً قد ينخفض إلى 50 ديناراً شهرياً، وأضاف ان الاستراتيجية ترتكز على خلق «سدادات تدريب» اي ان تتوالى الوزارة دفع كلفة التدريب الى صاحب العمل مقابل تدريب المواطن البحريني وتشغيله.

جديدة امام المواطنين عبر ضخ المزيد من الاستثمارات في السوق المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وترتكز على توقيع احتياجات سوق العمل حتى عام 2020 من الايدي العاملة، وبحيث تمت احالات 5 بالمائة من البحرينيين سنوياً ضمن عمالها حتى عام 2000 على الاقل، وبحيث تكون النسبة الزامية، فيما تبلغ النسبة في حددها الاعلى 50 بالمائة بحرينيين، واتخذنا هذا القرار في ضوء عدد من المؤشرات حيث تبلغ التحويلات الاجنبية من الامارات، إلى الخارج 124 مليون دينار.

وأضاف الوزير ان خطط البحرين هذه التي تهدف لخلق فرص العمل الجديدة تواجهها عقبات طبيعية في صلب سوق العمل بتتمثل فيما اوضحته نتائج دراسات الوزارة، التي اوضحت ان من كل 100 فرصة عمل تمكنت الوزارة من خلقها في السوق استفاد الاجانب من 75 فرصة منها خلال اعوام التسعينيات، في نفس الوقت الذي تكشفت ايجابياتها ايجابياتها التي تكلف فرصة العمل الحكومية اكثر من نصف مليون دينار بحريني، وحذر الشعلة قائلاً: «اذا استمرت عملية خلق الوظائف كما هي جارية الآن فنكون كائناً نهائياً في السوق».

وأضاف «الامر الذي اوصلناه لغاية توظيف 7000 بحريني في العام الماضي، هو تأسيس الشعلة «اوكل ارقامها في الشعلة التي نعملها صحيحة، ونعطيها ايجابياتها التي تتيحها صحيحة،

كشف وزير العمل والشئون الاجتماعية عبد النبی الشعلة ان 330 فرصة عمل في مختلف المجالات تتوفر حالياً للبحرينيين في الكويت، وأضاف ان الكويت اعلنت عن 400 فرصة عمل اخرى في قطاع التعليم مفتوحة للبحرينيين، فيما قال ان حوالي 600 عامل وموظف بحريني غادروا للعمل بالكويت خلال العام الماضي.

واشار من ناحية اخرى الى ان الوزارة تدرس في الفترة الحالية مع وزارة العمل الاماراتية سبل تشغيل البحرينيين في الامارات، مؤكداً التفاوض على اساس الحصول على افضل شروط العمل للبحريني وبحيث يعامل معاً المواطن للعام المقبل، وأضاف «نحن في تعاون مستمر مع المسؤولين الكويتيين لتشغيل العمالة البحرينية»، ومنذ بدء تعاوننا ارسلنا 600 موظف عامل بحريني، عاد منهم العديد إلى البحرين، وندرس حالياً اسباب عودتهم».

إلى ذلك قال وزير العمل والشئون الاجتماعية اتنا ندرس مع وزارة العمل بدولة الامارات العربية المتحدة سبل التعاون في تشغيل التحويلات الاجنبية في الامارات، إلى الخارج 124 مليون دينار، وأكد ان مقاومتنا لتشغيل البحرينيين في مختلف المجالات ترتكز على الحصول على افضل شروط العمل للبحرينيين وبحيث يعاملون معاً المواطنين على مختلف الأصعدة.

إلى ذلك كشف وزير العمل والشئون الاجتماعية ان الوزارة تعمل على حل مشكلة البطالة بين البحرينيين عبر تنفيذ خطط، الأولى خطة قصيرة المدى تستمر حتى عام 2000 وترتكز على احلال المواطنين محل الاجانب على اقتصاد البحرين.

وكشف وزير العمل والشئون الاجتماعية عبد النبی الشعلة قد احياء امسية مفتوحة مساء اول من امس الاربعاء بعنوان «رؤية مستقبلية لتوظيف العمالة البحرينية» وذلك ضمن «ملتقى الاربعاء الثقافي» الذي ينظمها نادي العربة. وأوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية ان الكويت خصصت 330 فرصة